

## بيان صادر عن الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، تعرب فيه عن جزعها الشديد إزاء الممارسات الإسرائيلية الحالية في المسجد الأقصى في غياب أي رد فعل دولي\*

٢٠١٤/١١/٦

تدارست الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي خلال دورتها العادية السادسة الوضع في المسجد الأقصى وأصدرت البيان التالي:

تتابع الهيئة ببالغ القلق التطورات الأخيرة التي يشهدها المسجد الأقصى، وتعرب عن جزعها الشديد إزاء الممارسات الإسرائيلية الحالية في هذا المكان المقدس، في غياب أي رد فعل دولي. وتسجل الهيئة أن هذه التطورات تأتي في أعقاب الهجمات المكثفة التي يشنها قادة ومجموعات المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين على المسجد، والتي ازدادت وتيرتها خلال الشهور الأخيرة تحت المراقبة والحماية الإسرائيليتين. وينم تواطؤ الحكومة الإسرائيلية بخصوص هذه الأعمال بوضوح عن تغاضيها عن المحاولات الرامية إلى طمس الطابع الإسلامي للمسجد الأقصى المبارك، وهو ما من شأنه التحريض على المزيد من التطرف والتوتر والعنف.

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة التحقيق البريطانية التي تأسست عام ١٩٢٩ في ظل الانتداب البريطاني لفلسطين التاريخية تقر بأنه لا دليل عن وجود هيكل سليمان في هذا المكان؛ وأن المسجد الأقصى هو ملك للمسلمين دون غيرهم؛ وأن القيام بمزيد من الحفريات لن يثبت خلاف ذلك؛ وأن أي محاولة لتغيير طبيعة المسجد المبارك لن تتعارض فقط مع الحقائق التاريخية، بل ستمثل كذلك تهديداً للأمال المتطلعة إلى حل للنزاع السياسي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وستضفي على النزاع أبعاداً ذات نطاق أوسع. وتدعو الهيئة السلطة القائمة بالاحتلال إلى الوفاء بالتزامها القاضي بضمان حرمة الأماكن المسيحية والإسلامية المقدسة في القدس الشرقية المحتلة وحرية دخولها في كل الأوقات.

إن المحاولات الرامية إلى فرض تقسيم وقيود على الدخول إلى المسجد الأقصى على أساس السن والجنس يعد انتهاكاً صريحاً لمبدأ عدم التمييز. وبموجب المادة ١٨ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فإن لكل إنسان حق في حرية إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة

\*المصدر: منظمة التعاون الإسلامي

والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملاء أو على حدة، دونما خوف أو أي أعمال انتقامية. كما تبرز الهيئة أن التطرف يولد تطرفاً مضاداً، وأن العنف لا يؤدي سوى إلى مزيد من العنف.

وتذكر الهيئة كذلك بالتزام كافة الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحرم أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbrt@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)